

التنمية السياحية المتواصلة من منظور علاقاتها بالبيئة

إيان محمد عبد الفتاح منجي*

مقدمة :

يعبر قطاع السياحة من القطاعات الاستراتيجية الهامة التي تعمل الدولة على تسييرها وذلك لما له من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وفي سبيل تسيير حقيقة متواصلة لهذا القطاع الحيوي كان لابد من دراسة الارتباط الوثيق بين السياحة والبيئة بأنظمتها الطبيعية والمصنوعة والاجتماعية والتأثيرات المتبادلة بينهما.

وتتعرض هذه الدراسة لموضوع ارتباط السياحة بالبيئة وتأثيراتها المتبادلة وانعكاس ذلك على مسيرة التنمية . ولتحقيق هذا الهدف تتناول الدراسة النقاط التالية :

أولا :- أهمية قطاع السياحة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية .

ثانيا :- العلاقات التأثيرية المتبادلة بين السياحة والبيئة .

ثالثا :- تحليل العلاقة بين البيئة والمعربات السياحية .

رابعا :- الأزمات البيئية وعلاقتها بالسياحة في ج.م.ع.

خامسا :- التنمية السياحية المتواصلة (المستدامة) .

سادسا :- أهمية الوعي البيئي كمدخل للتنمية السياحية .

- خاتمه ووصيات .

* د. إيان محمد عبد الفتاح منجي خبير بمركز التخطيط الاجتماعي والثقافي - معهد التخطيط القومي.

أولاً : - أهمية قطاع السياحة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية

تعتبر السياحة أحد القطاعات التي تند آثار غرها لأجيال طويلة نظراً لارتفاع مرونة الطلب الداخلي عليها (معدل تغير الإنفاق نتيجة للتغير في الدخل) وبالتالي الطلب عليها، فمع مرور الزمن ترتفع الدخول الحقيقة لسكان العالم ، كما يزداد وقت الفراغ نتيجة لاستخدام التكنولوجيا المتقدمة في مختلف الأعمال ويصاحب ذلك تزايد الطلب على السياحة وخاصة السياحة الخارجية .

ويعتبر توافر مقومات الجذب السياحي من ثروات طبيعية وأثار وخدمات سياحية ، واستقرار المناخ السياسي والأمني من أهم الركائز البيئية الأساسية للطلب السياحي .

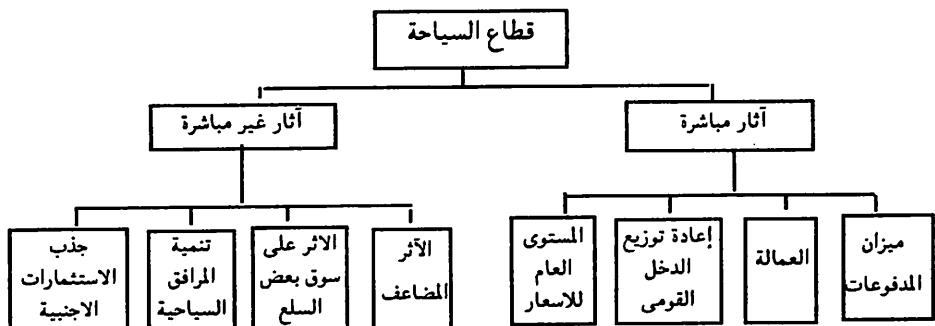
وتحظى مصر بالعديد من المقومات السياحية مثل الموقع الجغرافي المتميز ، واعتدال المناخ في معظم أوقات السنة، وتتوفر العديد من المغريات السياحية مثل الآثار التاريخية وتعدد الشواطئ، وأماكن الاستشفاء، والأماكن الترفيهية وكلها عوامل جذب للسائحين.

ولكن بالرغم من هذه المقومات فلم تحظ مصر بالمكانة التي يجب أن تتبوأها سياحياً وذلك نظراً لكثرة الأزمات التي مرت بقطاع السياحة بسبب ما يتسم به من الحساسية الشديدة ، وسرعة التأثر بالأزمات .

وتراجع الأهمية الاقتصادية لقطاع السياحة في تأثيره المباشر أو غير المباشر على القطاعات الاقتصادية الأخرى كافة وذلك ما يوضحه الشكل رقم (١)

شكل رقم (١)

تأثير قطاع السياحة على القطاعات الاقتصادية المختلفة



المصدر: (من إعداد الباحثة)

الأثار المباشرة لقطاع السياحة

١ - السياحة وميزان المدفوعات :

تقاس الأهمية الاقتصادية للسياحة بآثارها على ميزان المدفوعات من خلال الإيرادات السياحية التي تحصل عليها الدولة من تحويلات السائحين وإنفاقهم داخل الدولة، والدخل السياحي يؤثر على الميزان التجارى تأثيراً مباشراً ويتحدد هذا التأثير بالقيمة الصافية للميزان السياحي ونسبتها إلى النتيجة الصافية للميزان التجارى سواء كانت سلبية أو إيجابية ، فإذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجارى سلبية وكان الأثر الإيجابى للميزان السياحي كبيراً فإنه يساعد على تخفيف العجز في الميزان التجارى ، وإذا كانت نتائج الميزان التجارى إيجابية فإن الأثر الإيجابى للميزان السياحي يساعد في زيادة تلك الإيجابية ومن ثم يساعد على زيادة التنمية الاقتصادية داخل الدولة^(١).

ومصر بصفتها إحدى الدول السياحية النامية التي تعاني من عجز في العملات الأجنبية نتيجة لزيادة وارداتها من السلع الوسيطة والاستهلاكية الازمة لها ، فإن غزو القطاع السياحي فيها يساهم في زيادة الإيرادات من النقد الأجنبي مما يساعد الدولة على سد العجز في ميزان المدفوعات ومن ثم العمل على توازنه .

ويبين لنا الجدول رقم (١) أثر القطاع السياحي على ميزان المدفوعات .

ومن الجدول يتضح ما يلى :-

أ - تزايد الأهمية النسبية لقطاع السياحة بالنسبة للمتحصلات الجارية (ال الصادرات - الملاحة - رسوم المرور في قناة السويس .. الخ) فقد بلغت هذه النسبة ٣٥,٢٪ في عام ١٩٩١ و ٤٩,٩٪ في عام ١٩٩٢ و ٣٦١٪ خلال عام ١٩٩٤

ب - تزايد الأهمية النسبية لقطاع السياحة بالنسبة للصادرات غير المنظورة فقد ارتفعت هذه النسبة من ١٣,٩٪ في عام ١٩٩٠ إلى ٢٣,٣٪ في عام ١٩٩٢ ثم إلى ٢٥,٦٪ في عام ١٩٩٥.

ج - تزايد الأهمية النسبية لقطاع السياحة بالنسبة للواردات فقد ارتفعت هذه النسبة من ٩,٢٪ في عام ١٩٩٠ إلى ٢١,٢٪ في عام ١٩٩٢ ثم انخفضت النسبة لتصل إلى ١٠,٨٪ في عام ١٩٩٤ إلا أنها ارتفعت مرة أخرى لتبلغ ١٩,٣٪ في عام ١٩٩٥ .

د - وأخيرا يوضح الجدول الأهمية النسبية لقطاع السياحة بالنسبة للناتج القومي الإجمالي فنجد أن هذه النسبة بلغت ٥,٨٪ في عام ١٩٩٠ ثم انخفضت إلى ٣,٣٪ في عام ١٩٩١ ثم ارتفعت إلى ٥,٦٪ في عام ١٩٩٢ ثم انخفضت بعد ذلك لتصل إلى ٣,٢٪ في عام ١٩٩٤ . وترجع هذه الانخفاضات في الإيرادات السياحية وتذبذبها إلى مجموعة الأزمات التي مر بها قطاع السياحة في مصر.

جدول رقم (١)

أثر القطاع السياحي على ميزان المدفوعات^(٢)

البيان السنوي	(١) إيرادات السياحة	(٢) التحصيلات المغاربة غير المنظرة	(٣) الصادرات غير المنظرة	(٤) الواردات	(٥) الناتج القومي	٪٢:١	٪٣:١	٪٤:١	٪٥:١
١٩٩٠	٩٢١٤,٥	٣٤٠٧,١	٢٠٩٢١,٣	٣١٣٩٢	٥٠١٧٦,٦	٨٥,٥	١٣,٩	١٣,٢	٥,٨
١٩٩١	٤٣٧٣,٥	١٢٣٩٥,٢	٣١٧٣٦,٤	٢٢٩٧١,٢	١٣١,٥٧	٣٥,٢	١٣,٧	١٣,٢	٣,٣
١٩٩٢	٧٥٧٨,١	١٥١٥٨	٣٢٤٩٨,٨	٣٥٦٦٢,٤	١٣٤٣٣٥	٤٩,٩	٢٣,٣	٢١,٢	٥,٦
١٩٩٣	٤٤٧٢,٢	٦٣٦,٧	٢٨٥١١,٨	٣٥٨٨,٦	١٣٩٦٢٢	٧,٢	١٥,٦	١٢,٤	٣,٢
١٩٩٤	٤٦٩٧,٣	١٢٩٩,٨	٣٢٤١٨,٦	٤٣٤٨١,٧	١٤٦١٤٩	٣٦١	١٤,٤	١٠,٨	٣,٢
١٩٩٥	٩٠٦٨,٥	٤٢١,١	٣٥٣١,٦	٤٦٩٣٤,٤	١٥٣٣٦٩	٢١٥٣,٥	٢٥,٦	١٩,٣	٥,٩
١٩٩٦	٨١٧٥٩	-	-	-	١٦٢١٤٦	-	-	-	٦,٦

المصدر:

اقتصاديات القطاع السياحي في مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومي - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٢٤ - معهد التخطيط القومي - ديسمبر ١٩٩٨ - ص ٤٧

- ويتبين من هذا أن تخطيط وتجهيز القطاع السياحي وحسن استغلال الموارد السياحية وتهيئة المناخ المناسب للنمو السياحي وإدارة أزماته بصورة سليمة يساعد على توازن ميزان المدفوعات.

- السياحة والعمالة :

تؤثر السياحة تأثيرا إيجابيا مباشرا على زيادة العمالة وخلق فرص عمل جديدة ، وذلك لأن السياحة بمفهومها الحديث تعتبر صناعة مركبة تشتمل على كثير من الصناعات وأوجه النشاط الأخرى التي لا تزال تعتمد على العامل الإنساني اعتمادا كبيرا ، كما تتصل بكثير من القطاعات الإنتاجية الأخرى كقطاع التشييد والقطاع الصناعي والزراعي وقطاع البنوك والقطاعات الخدمية الأخرى .

وبين الجدول رقم (٢) حجم العمالة المباشرة في القطاع السياحي حتى يونيو ١٩٩٦

جدول رقم (٢)

العمالة المباشرة في القطاع السياحي^(٣)

البيان	حتى يونيو ١٩٩٦
منشآت الإقامة(الفنادق)	١١٦٧٠.٥
المطاعم	٨٤٦٠.
الشركات السياحية	١٨٣١.
محال السلع والعاديات السياحية	٤٠٠٠
المرشدون السياحيون	٣٩٨٥
الاجمالي	٢٦٣٦..

تلك هي أرقام العمالة المباشرة في القطاع السياحي حتى يونيو ١٩٩٦ ، أما العمالة غير المباشرة فتقدر بحوالي ٧٩٠٨٠٠ عامل أي أن جملة العمالة في القطاع السياحي تقدر بحوالى ١٠٥٤٤٠٠ عامل ويتبين من ذلك مدى ما يساهم به قطاع السياحة في حل أزمة البطالة .

وهناك حقيقة هامة لا يمكن إغفالها وهي أن خلق فرص عمل جديدة في القطاع السياحي لا يحتاج إلى استثمارات ضخمة مقارنة بمبادراتها في الانشطة الاقتصادية الأخرى حيث يتطلب توظيف العامل الجديد في القطاع السياحي حوالي ألف جنيه تقريبا ، في حين يتطلب خلق فرصة عمل جديدة في القطاع الصناعي الاستثماري ما يتراوح بين ٣٠٠٠ إلى ٢٥٠٠ جنيه تقريبا .^(٤)

كما أن أي أزمة تصيب قطاع السياحة فإنها تؤدي إلى انكماس حجم العمل المباشر وما يتربّ عليه من بطالة بين نسبة كبيرة من العاملين وبالتالي انخفاض الدخول وما يتبعه من مشاكل اجتماعية واجتماعية .

وأخيرا يمكن القول إن تطور وتنمية القطاع السياحي يمكن أن يساعد على توازن هيكل العمالة في الاقتصاد القومي .

٣ - السياحة وإعادة توزيع الدخل القومي^(٥)

تؤدي السياحة إلى تطور وتنمية المناطق الأقل حظا من التنمية إذ تتجه التنمية السياحية غالبا إلى المناطق التي تتتوفر لها مزايا طبيعية ومناخية أقرب إلى الطبيعة منها إلى العمران المدنى

كالشاطئ ، ومناطق الجبال والبحيرات والتى كثيرة ما تكون محرومة من العمران الذى يصاحب التقدم الصناعى ، وبامتداد السياحة إلى هذه المناطق يعود التوازن إليها نتيجة الاستثمار الذى يصاحب الدخول فى المشروعات السياحية وبالتالي ترتفع دخول المنشآت والأفراد نتيجة خلق نشاطات فرعية تقوم على السياحة فيها ، ويتربى على ذلك إعادة توزيع الدخول بين المدن ومران العمران الرئيسية وبين المراكز السياحية الجديدة فيستفيد العاملون الذين ينتقلون إلى هذه المناطق ومواطنوها الأصليون وبالتالي يقف تيار الهجرة من الريف والمناطق البعيدة إلى المدن الكبيرة .

٤ - السياحة والمستوى العام للأسعار :

تزيد السياحة من الانتاج والاستهلاك كغيرها من القطاعات الانتاجية وبذلك تميل الأسعار إلى الارتفاع بسبب ارتفاع مستوى المعيشة .

ونتيجة لزيادة الطلب على أنواع جديدة من السلع والخدمات ، وخاصة إذا لم يستطع المعروض منها مواجهة الطلب عليها . ولذلك فمن الضروري التخطيط العلمي للسياحة تخطيطاً يؤكد عنصر التوازن والتلاقي بين العرض والطلب في ظل سياسة سياحية واعية تقوم على الالتفات المستمر إلى تقييم الآثار المترتبة على تنمية السياحة وأثار النمو الاقتصادي على المستوى العام للأسعار .

الآثار غير المباشرة لقطاع السياحة

١ - الأثر المضاعف للسياحة :^(٦)

لاتقتصر الآثار الاقتصادية للدخل السياحي على حصيلة هذا الدخل بل تتعداها إلى مضاعفات نتيجة للطبيعة الخاصة للإنفاق السياحي وتدخل المنشآت السياحية من فنادق وغيرها في المعاملات ذات الطبيعة المتداخلة في القطاعات الأخرى .

وال فكرة الأساسية في هذا الأثر المضاعف هي أن المبلغ الذي يدخل قطاع السياحة يدور في حركة الاقتصاد القومي دورات متعددة بحسب قوة هذا الاقتصاد ويكون أثراً أكبر من قيمة المبلغ الأصلي . وتفصيل ذلك أنه بالإضافة إلى زيادة حجم العمالة وتضخم المرتبات والمكافآت التي تمثل قوة شرائية جديدة تتجه للسياحة ، فإن دخل السياحة من النقد الحر يستخدم في استيراد بضائع وخدمات تحتاج إليها الدولة من الخارج ، ثم تتصد داخلاً الدورة الاقتصادية والانتاجية وتشمر في مدفوعات الميزانية العامة نتيجة للضرائب والرسوم المفروضة على هذه البضائع والخدمات المستوردة وربع إعادة البيع إلى المستهلكين وأصحاب الحرف والصناعات . ويؤدي ذلك كله إلى دورات جديدة في الشراء .

والإنفاق داخل الدولة.

٢ - أثر السياحة على سوق السلع :

تبين من الدراسات الحديثة أن السائحين يحتفظون بحوالى ثلث ميزانياتهم الترويحية الإنفاق على المشتريات من الدولة التي يزورونها مثل التذكرة السياحية والمنتجات الوطنية دون حاجة إلى شحن ومجهودات تسويقية خارجية وبالتالي يعتبر هذا تصديرا خالصا من المنافسة الدولية وكلما زادت حركة السياحة ارتفعت حصيلة هذا التصدير من داخل الدولة إلى المشترين والزائرين، كما تبين أن السائحين يقبلون على شراء سلع معينة من دول معينة كالساعات من سويسرا والأصول من إسكندنavia والصناعات الحريرية والنابليون من إيطاليا والأزياء من فرنسا والاجهزه المنزلية من ألمانيا والدول الاسكندنافية والسجاد والمنسوجات اليدوية من إيران وتركيا وأفغانستان والهند.

وقد لوحظ في السنوات الخمس عشرة الأخيرة اقبال السائحين القادمين لمصر على شراء منتجات خان الخليلي (المبلدية والمعدنية والخشبية المطعمة بالصدق) ومن الجدير بالذكر أنه يجب توجيه الاهتمام إلى هذا الجانب من اقتصاديات السياحة وتوسيع دائرة المنتجات اليدوية المصرية .

٣ - أثر السياحة على المرافق الأساسية :

ويظهر هذا الأثر بوضوح في الدول النامية التي لم تصل فيها المرافق الأساسية العامة إلى حجمها المناسب وذلك لأنخفاض مستوى المعيشة ففضلا عن المرافق الأساسية من مطارات وموانئ سياحية وتتطور عمرانى للمناطق الرئيسية للجذب السياحى داخل الدولة . فان السياحة وزيادة الحركة السياحية بصورة منتظمة وما يترتب على ذلك من دخل سريع بالعملات الحرة يزيد من قدرة الدولة على تحسين كفاءة مرافقها الأساسية وامتداد العمران السياحى إلى مناطق بعيدة مما يساهم في التنمية وارتفاع مستوى معيشة المواطنين .

٤ - مساهمة السياحة في زيادة جذب الاستثمار الأجنبي والوطني :

تعتبر المشروعات السياحية من أكثر المشروعات الإنتاجية جذبا لرؤوس أموال المستثمرين الأجانب والوطنيين لأن السياحة كصناعة مركبة تتضمن مجالات مختلفة للاستثمار مثل المطاعم والملاهي ومراكز الرياضة والترويج والقرى السياحية والبواخر السياحية وشركات السياحة ووكالات

السفر ووسائل النقل السياحى بالإضافة إلى المشروعات الكبرى مثل تخطيط مدن سياحية متکاملة. كما يؤدي دخول الاستثمارات الأجنبية إلى خبرة المستثمرين الوطنيين نتيجة اختلاطهم بالمستثمرين الأجانب من ذوى الخبرات الأكثر تقدماً مما يدفعهم إلى الأخذ بأسباب التطور التكنولوجي والبحث العلمي ، كما تؤثر أزمات السياحة تأثيراً سلبياً في جذب الاستثمارات حيث يترتب على حدوث أي أزمة إيجام معظم المستثمرين عن الاستثمار في قطاع السياحة .

ويوضح لنا الجدول رقم (٣) تطور الاستثمارات في القطاع السياحى خلال الفترة من عام ١٩٨٥ / ١٩٨٦ حتى عام ١٩٩٥ / ١٩٩٦ ، فرى ان الاستثمارات فى القطاع السياحى قد زادت باضطراد باستثناء عام ١٩٨٨ / ١٩٨٩ من ٩٤.٣ مليون جنيه فى عام ١٩٨٥ / ١٩٨٦ الى ١٨٠.٢ مليون جنيه فى عام ١٩٨٩ / ١٩٩٠ ثم الى ١٥٠٠ مليون جنيه فى عام ١٩٩٥ / ١٩٩٦ .

وعلى الرغم من تذبذب قيمة الاستثمارات في القطاع السياحى الى اجمالي الاستثمارات فانها

جدول رقم (٣)

تطور الاستثمارات في القطاع السياحى خلال الفترة من

عام ١٩٨٥ / ١٩٨٦ حتى عام ١٩٩٥ / ١٩٩٦^(٧)

البيان	السنة	إجمالي الاستثمارات	الاستثمارات في القطاع السياحى	نسبة الاستثمارات في القطاع السياحى إلى إجمالي الاستثمارات
١٩٨٦ / ١٩٨٥	١٩٨٦ / ١٩٨٥	٧٥٩٣.٥	٩٤.٣	١.٢
١٩٨٧ / ١٩٨٦	١٩٨٧ / ١٩٨٦	٧٦٩٩.٦	١٣٩	١.٨
١٩٨٨ / ١٩٨٧	١٩٨٨ / ١٩٨٧	٨٦٠٠	١٧٧.٥	٢
١٩٨٩ / ١٩٨٨	١٩٨٩ / ١٩٨٨	١١٧٧.	١٤٤.٢	١.٢
١٩٩٠ / ١٩٨٩	١٩٩٠ / ١٩٨٩	١٤٠٠.	١٨٠.٢	١.٢
١٩٩١ / ١٩٩٠	١٩٩١ / ١٩٩٠	١٦١٠.	١٩٨.٦	١.٢
١٩٩٢ / ١٩٩١	١٩٩٢ / ١٩٩١	٢٥١.٧	٨٧٨	٣.٤
١٩٩٣ / ١٩٩٢	١٩٩٣ / ١٩٩٢	٣١٦٤٤	١٠١٤	٣.٢
١٩٩٤ / ١٩٩٣	١٩٩٤ / ١٩٩٣	٣٣٤٣٨	١٠٦٥	٣.١
١٩٩٥ / ١٩٩٤	١٩٩٥ / ١٩٩٤	٣٩٤٠.	١٣٠٠	٣.٢
١٩٩٦ / ١٩٩٥	١٩٩٦ / ١٩٩٥	٤٢١٠٠	١٥٠٠	٣.٥

ارتفعت من ١٠.٢٪ في عام ١٩٨٥ / ١٩٨٦ إلى ٣٠.٥٪ في عام ١٩٩٥/١٩٩٦.

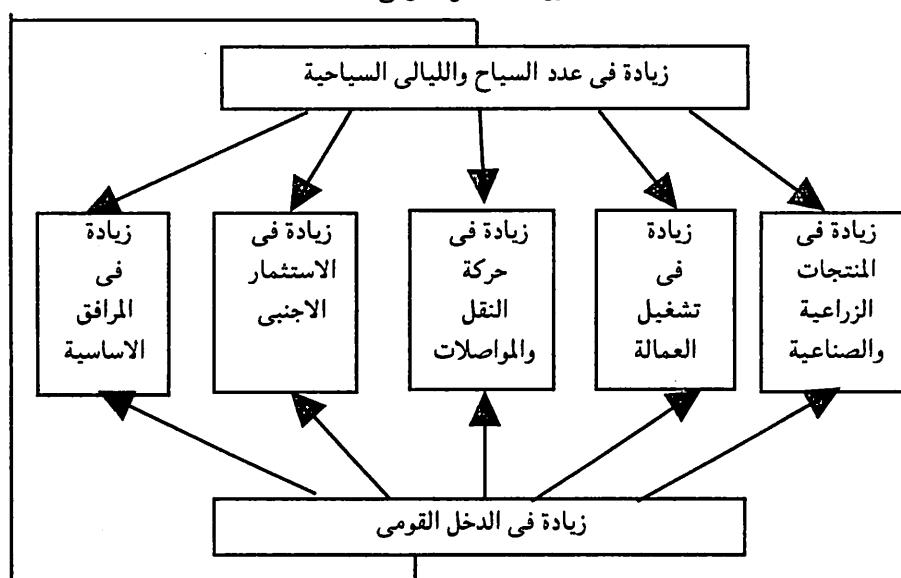
ومن دراسة الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لقطاع السياحة نتوصل لنتيجة هامة وهي أن قطاع السياحة يكون مع بقية القطاعات الأخرى في الدول حلقة مغلقة يمكن أن نطلق عليها ما يعرف باسم حلقة تغذية عكسيّة وهي تُمثل هذه الحلقة كما في شكل رقم (٢).

فالزيادة في عدد السياح والليالي السياحية ستؤدي حتماً إلى زيادة الاقبال على استهلاك المنتجات الزراعية والصناعية وأيضاً زيادة في المنشآت السياحية التي تحتاج إلى أيدي عاملة كما ستؤدي إلى خلق مناطق جذب سياحية جديدة وما يتبعها من إنشاءات فندقية وقرى سياحية وغيرها مما يتطلب شبكات جديدة من الطرق والمواصلات وهكذا بالنسبة لبقية أنشطة الدولة الاقتصادية.

شكل (٢)

حلقة تغذية عكسيّة بين الزيادة في قطاع السياحة والقطاعات الأخرى

وزيادة الدخل القومي



المصدر : (من إعداد الباحثة)

ويزيادة نشاط وفاعلية كل قطاع من قطاعات الدولة الأخرى سيزيد الدخل القومي الذي سيساهم بدوره في تمويل وتطوير أنشطة القطاعات التي تخدم قطاع السياحة (سهم ذو اتجاهين) والتي بدورها في النهاية ستعمل على زيادة وجذب عدد أكبر من السائحين وقضاء ليالي سياحية أطول وهكذا.

ولكي تؤدي هذه الحلقة دورها بنجاح ويعظم الفائد منها ، فإنه يجب أن تعمل جميع مكونات هذه الحلقة في تناغم مدروس في ظل خطة تنمية قومية شاملة يراعى فيها النمو المحكم والمدروس لبقية قطاعات الدولة ، مع مراعاة التوافق مع البيئة المحيطة وعدم الالحاد بها سواء كانت بيئة طبيعية أو اجتماعية أو صناعية .

ثانياً : العلاقات التأثيرية المتبادلة بين السياحة والبيئة :

لاشك أنه توجد علاقة وثيقة بين البيئة بأقسامها الطبيعية والاجتماعية والصناعية ، وبين المغريات أو الموارد السياحية .

فالسياحة تمثل أساساً حركة انتقال الإنسان لتحقيق أهداف منزهة عن العمل أو الكسب المادي وذلك للاستفادة الجسدية والنفسية بما يتحقق من استمتاع بقيم طبيعية متنوعة من موارد البيئة سواء أكانت بيئة طبيعية أو اجتماعية أو صناعية ، والتي تشكل في مجموعها مختلف الأقسام المكونة للبيئة بشكل عام .

ومعنى ذلك أيضاً أن كل ما يؤثر على البيئة بأقسامها المختلفة سواء بالسلب أو الإيجاب ينعكس على اغاث وأهداف حركة الإنسان وانتقاله للاستمتاع بالمفید ، مؤكداً العلاقة الوطيدة بين البيئة الطبيعية والاجتماعية والصناعية وبين الموارد السياحية .

ويتناول هذا الجزء من الدراسة الأبعاد الفكرية لمفهوم البيئة ثم مقارنة بين تقسيمات البيئة وتقسيمات المغريات السياحية وتوضيح العلاقة والارتباط بين أقسامها ، ومدى تأثير السياحة ومغرياتها وأنشطتها بكل ما يؤثر على البيئة بأقسامها ومكوناتها المختلفة .

الأبعاد الفكرية لمفهوم البيئة

يعتبر مصطلح البيئة مصطلحاً واسع المدلول . يشمل كل شيء يحيط بالإنسان أو المنظمة أو الدولة ، ويواافق هذا التعريف الواسع كل فروع العلم التي تهتم بدراسة البيئة .

وفي مضمون أكثر تحديداً عرف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الذي عقد في استوكهولم عام ١٩٧٢ البيئة بأنها "رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما لاشباع حاجات الإنسان ورطليعاته".^(٨)

كما عرفت البيئة أيضاً بأنها مجموعة الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية، وتؤثر في العمليات الحيوية التي تقوم بها .^(٩)

وفي تعريف أكثر شمولية يرى القصاص أن المجتمعات الإنسانية تعيش في إطار منظومات ثلاثة رئيسية هي المحيط الحيوي والمحيط الاجتماعي والمحيط المصنوع .^(١٠)

أ - المحيط الحيوي : هو ذلك النطاق من كوكب الأرض الذي توجد به الحياة في أحد صورها بدون مساعدة صناعية وهو يجمع بين الطبقات السفلية من الغلاف الحيوي حتى أقصى ارتفاع يمكن أن توجد به حياة ، والطبقات السطحية من المحيط الأرضي (الأرض اليابسة) وحتى أقصى عمق يمكن أن توجد به حياة من أي نوع ، كما يشمل طبقات المحيط المائي حيث توجد بصورها الطبيعية وهذه النظرة الطبيعية بما فيها من نباتات وحيوانات وكائنات دقيقة جزء من كوكب الكره الأرضية وهو بدورة جزء من النظام الكوني الذي لا يخضع لادارة الإنسان أو إلى تحكمه . وتاريخه يسبق بعده واسع تاريخ الإنسان وهو يهبي ، للإنسان التبر الذي يعيش فيه والعناصر التي يطرورها ليجعل منها أشياء نافعة لاشباع احتياجاته . الا أن بعض الظواهر الطبيعية بعيدة عن سيطرة الإنسان تتسبب في أضرار الجفاف والفيضانات والأعاصير والهزات الأرضية والبراكين وغيرها من الكوارث البيئية التي قد تعود إلى فعل الإنسان .

ب - المحيط المصنوع : وهو يمثل في كل ما صنعه الإنسان وبناه وأقامه في حيز المحيط الحيوي من مساكن ، ومرافق صناعية ، وشبكات موصلات وشبكات رى وصرف ومرافق الطاقة والمحيط المصنوع من عمل الإنسان وبخض لتحكمه الا أن بعض مكوناته مثل الزراعة لا تخضع لتحكم الإنسان الكامل لأنها ما زالت تحت تأثير عوامل المحيط الحيوي الطبيعي مثل المناخ ، وتلعب العلوم والتكنولوجيا دوراً رائداً في تطوير المحيط المصنوع .

ج - المحيط الاجتماعي : وهي مجموعة النظم الاقتصادية والأعراف الاجتماعية والأدوات الإدارية والتشريعية والمؤسسات التي ينظم في إطارها دولاب حياة الجماعة الإنسانية وهي المنظمة

التي تدير في إطارها الجماعة الإنسانية شئون حياتها الاجتماعية والاقتصادية .

ومن منطلق هذه المفاهيم نستنتج أن البيئة ذات ثلاثة نظم هي النظام الطبيعي : وهو ما يعرف بالبيئة الطبيعية ويشمل كل مظاهر الوجود المحيط بالانسان أي الأرض والماء والفضاء وما يتواجد بالغلاف الجوي المحيط بالأرض من كائنات كالطيور والبكتيريا وغيرها . والثانى هو النظام المصنوع ويشمل : كل ما صنعه الإنسان وشيده على سطح الأرض من حضارة مصنوعة بكل مكوناتها البنائية . أما الثالث فهو النظام الاجتماعي : أي البيئة الاجتماعية وتشمل النظم والعلاقات التي تحدد أنماط حياة البشر والمنظمات سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ، والتي تشمل القيم والأخلاق وأنماط السلوك الإنساني .

والمنظومات الثلاث بمكوناتها الطبيعية والمصنوعة والاجتماعية يتشكل منها العديد من الموارد والمغريات السياحية أي العرض السياحى والذى يرتبط بعديد من الأنماط السياحية التى يتشكل منها الطلب السياحى كما يتبين تفصيليا من العرض التالى والذى يوضح العلاقة بين موارد البيئة وبين المغريات أو الموارد السياحية .

٢- العلاقة بين موارد البيئة وبين المغريات أو الموارد السياحية :

تتضح العلاقة بين موارد البيئة وموارد السياحة من المقارنة الموضحة بالتقسيمات التالية والتي تتعرض لتقسيمات البيئة وتقسيمات المغريات السياحية باستخدام منظومات البيئة السابق ذكرها (الطبيعية والاجتماعية والصناعية) وبين ما يقابلها من التقسيم المتعارف عليه من الموارد السياحية والتي تعرف بالمغريات السياحية والتي يقسمها أغلب العلماء إلى مغريات طبيعية وأخرى من صنع الإنسان ، مع الإشارة إلى ما يقابل هذه المغريات من الأنشطة السياحية وأنماط المتعارف عليها وهذا ما سيوضحه الجدول رقم (٤) ^(١١) .

وتشير المقارنة الموضحة سابقا بين أقسام البيئة المختلفة وبين أقسام المغريات السياحية أنه يوجد تماثل وشبه تطابق بالنسبة للشكل العام لكل من العناصر المكونة للبيئة الطبيعية والاجتماعية والصناعية وعناصر المغريات السياحية كجزء لا ينفصل ولا يتجزأ عن عناصر البيئة وذلك بالرغم من الاختلاف الموجود في الشكل التنظيمي والسميات التي تقتضيها الناحيحة والمفاهيم العلمية لكل من علم السياحة وعلم البيئة .

جدول رقم (٤)

تقسيمات البيئة وتقسيمات السياحة

الأنشطة السياحية (أنماط السياحة)	تقسيمات السياحة (الغيريات السياحية)	تقسيمات البيئة (المنظومات البيئية)
السياحة الترفيهية . - السياحة الرياضية. - السياحة - الاستشفائية - السباحة العلاجية	أولاً : المغيرات الطبيعية : ١- المناخ المعتدل المستقر ، الشمس الدافئة بما فيها من التنوع المفيد والمشوق للإنسان . ٢- البحار ، البحيرات، الأنهر ، الشلالات، الآبار والعيون . ٣- التنوع في الأرض ، والتضاريس غير التقليدية والأنهار والبحيرات والسحب والأمطار والمغارات والكهوف . ٤- الثروة النباتية وتنوع النباتات الطبيعية. ٥- الثروة الحيوانية من الحيوانات المختلفة بما فيها من آكلات العشب واللحم والطيور المختلفة.	وتشمل: ١- مجال الهواء وعنابر الطبيعية ٢- مجال المياه وتشتمل على البحار والرطوبة الجوية ... الخ ٣- مجال الأرض وما عليها وما تحيط بها من ثروات معدنية والملائكة النباتية والملائكة الحيوانية من آكلات العشب ومن آكلات اللحم.
السياحة الثقافية - السياحة الروحانية أو الدينية.	ثانياً : عناصر من صنع الإنسان : فيما قبل الصناعة الحديثة (التراث الاجتماعي) وتشتمل على التراث الثقافي والمعزى من ثقافة عادات وتقاليد ونظم اجتماعية وسياسية واقتصادية، كما تشتمل على التراث الروحي من تقاليد ونظم عقائدية دينية .	ثانياً: المنظومة الاجتماعية وتشتمل على النظم الإنسانية كنظم وتتكون من: - نظم سياسية. - نظم اقتصادية - نظم اجتماعية وثقافية .
السياحة التجارية. - السياحة الثقافية. - ساحة المؤتمرات .. الخ من الجديد والتنوع في تكنولوجيا الاتصال إلى جانب التسهيلات والإبداع في الوسائل التكميلية للسياحة، وذلك بفضل تكنولوجيا الصناعة النهضة الصناعية	ثالثاً : المنظمة الصناعية (الصناعات الحديثة) وتشتمل على المعالم الحضارية الحديثة بما قدمته من ابداع وتطور في أنماطها وما استحدثته من أنماط الاقامة والاعاشة والانتقال السياحي المتتطور السريع المتعدد والتنوع في تكنولوجيا الاتصال إلى جانب التسهيلات والإبداع في الوسائل التكميلية للسياحة، وذلك بفضل تكنولوجيا الصناعة المعاصرة .	وتشتمل على كل الانجازات الصناعية الحضارية في مختلف مجالات الحياة الحديثة .

ولمعرفة طبيعة العلاقة بين البيئة والسياحة، فان هذا التقسيم يحتاج إلى مزيد من التعمق لمحاولة التوصل إلى ردود كافية لعدة تساؤلات تطرح نفسها حول أسباب وطبيعة هذا التشابه وأصل ومدى العلاقة بين الأقسام المتشابهة في كل من البيئة والسياحة، ومدى التجاذب أو التناقض بينهما وأيهما المؤثر وأيهما المتأثر بهذه العلاقة ، وما هي العوامل المؤثرة في كل منها ، وما هي ردود فعل هذه العوامل على العلاقة بينهما .. الخ من هذه التساؤلات التي تؤدي الإجابات عليها إلى توضيح تحديد وتدعيم وتأصيل للعلاقة بين البيئة والسياحة .

وكمحاولة لإجراه تغطية شاملة للإجابة عن التساؤلات المطروحة حول طبيعة العلاقة بين موارد البيئة وموارد أو مغريات السياحة ، فإنه يمكن تضمين الإجابات المطلوبة لهذه التساؤلات من خلال عرض ومناقشة لثلاث نقاط رئيسية تحدد في مجموعها العلاقة بين البيئة والسياحة وهي : (١٢)

- طبيعة العلاقة بين عناصر البيئة الطبيعية بالمغريات السياحية الطبيعية .
- طبيعة العلاقة بين عناصر البيئة الطبيعية والاجتماعية والمغريات السياحية الاجتماعية .
- مناقشة وضع موارد البيئة الطبيعية من حيث علاقتها بالمغريات المصنوعة للسياحة ، ومناقشة أثر التصنيع عليها .

١ - طبيعة العلاقة بين عناصر البيئة الطبيعية والمغريات السياحية الطبيعية :

لتوضيح العلاقة بين البيئة الطبيعية (المنظومة الطبيعية) والمغريات السياحية الطبيعية ، تجدر الإشارة بشئ من التفصيل لكل من عناصر البيئة الطبيعية وعلاقتها بالعناصر الطبيعية للمغريات السياحية :

فالبيئة الطبيعية المختلفة أو المجال الحيوي تتكون من :

- مجال الهواء بما يدور داخله من دورات مستمرة متوازنة لكوناته من الأكسجين والنتروجين والكربون والرطوبة النسبية والطاقة التي تتوافق لصالح الحياة بشكل عام ... ويمثل الهواء النقي النظيف الجاف المتوازن الصحي أحد المغريات السياحية الطبيعية الذي يستمتع به السياح في الاماكن الطبيعية ومراعي الاستنشاء .

- مجال الماء بما يشمله هذا المجال من البحار والأنهار والبحيرات والينابيع والشلالات

والسحب والامطار والآبار على اختلاف مساحتها وأشكال مسطحاتها والتباين في درجات حرارتها وملوحتها وعذريتها وما تحتويه من ثروات طبيعية متنوعة من غذاء وقيم علاجية .. وكثوز وجمال .. سخرها الله جميعها من أجل حياة وصحة ومتعة الانسان .

- مجال الارض بما عليها باختلاف انواعها وارتفاعاتها ووديانها وثرواتها الغذائية وكثوزها الطبيعية بنباتاتها وغاباتها وبراريها وحيواناتها التي لا تعدد ولا تختص سوا في الأجناس أو الانواع . وتلك المجالات في مجدها تتكون منها عناصر البيئة الطبيعية والتي تشكل في مجدها مغارات سياحية طبيعية يتنقل خلالها الإنسان سائحا لاستفادة صحيحا ويتمنى نفسيا بما قاتلته الطبيعة من صفاء ونقاء وتنوع وهدوء وعلاج وعلم وثقافة .

- والانسان ، كعنصر من عناصر البيئة ، يمثل في المجال الحيوي أرقى الكائنات الحية التي تعيش على الأرض ، وله مكانة خاصة ضمن الأجهزة البيئية ، ويعتبر جزءاً لا يتجزأ من المجال الحيوي . بالإضافة إلى أن وجوده مرتبط بالأجهزة البيئية وسلامتها نظراً لتطوره الفكري والنفسي مع بقية العناصر المكونة لهذا المجال ، مما جعل بعض المفكرين من أمثال تيلارد دي شارдан Theilard de Chardin يعتبر أن الإنسان يشكل عمل الأرض المجال الفكري له والذي ترتبط سلامته بسلامة المجال الحيوي وبذلك فإن أي تغيرات تطرأ على الأجهزة البيئية الطبيعية تتعكس بالضرورة على المجال الفكري للإنسان .

ويعيش الإنسان متميزاً مع باقي الكائنات الحية بمستوياتها في المجال الحيوي الذي يشكل طبقة رقيقة حول الكوكبة الأرضية تتم فيها العمليات الحيوية والتغيرات الفيزيائية والكيميائية التي تتفاعل وتدفع التكوينات في السلسلة الغذائية التي تؤمن الحياة بمستوياتها وتحقق استمرار التوازنات بين الأجهزة البيئية وبين المجال الحيوي مدعاة استمرار الحياة بما فيها حياة الإنسان .

٢ - طبيعة العلاقة بين عناصر البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية والمغارات الاجتماعية السياحية : تؤثر البيئة الطبيعية تأثيراً مباشراً أو غير مباشراً في المجتمع والثقافة ، ففي البيئة الطبيعية عوامل وظواهر وسمات يتربّ على وجودها استجابات معينة من جانب الإنسان .

وتتمثل هذه الاستجابات في تكيفات فطرية تتفق وطبيعة تلك العوامل البيئية من ناحية

وتوفير حاجات الإنسان من ناحية أخرى .

وتلعب البيئة الطبيعية دوراً كبيراً في تشكيل المجتمعات من حيث النظم السائدة بين أفرادها والشكل الثقافي والاجتماعي والعادات والتقاليد السائدة فيها، كما أن دخول التكنولوجيا الحديثة وتحول هذه المجتمعات من مجتمعات تقليدية إلى مجتمعات حديثة يؤدي إلى التحول التدريجي عن النظم والأنماط والقيم الاجتماعية القدية الأصلية السائدة في هذه المجتمعات واكتسابها التدريجي لأشكال وأنماط تفرضها عليها التكنولوجيا الحديثة .

ونظراً لأن التباين في القيم والعادات والنظم الاجتماعية في المجتمعات الإنسانية التقليدية يشكل أحد أقسام المغريات السياحية التي من صنع الإنسان، فهذا يعني أن انتشار ودخول التكنولوجيا الحديثة للتعامل مع البيئة الطبيعية ومواردها في المجتمعات المختلفة يشكل عاملاماً هاماً في القضاء على مصدر التباين فيما بينها ، ويلقى الخصوصية المحلية لكل مجتمع في تعامله مع البيئة الطبيعية ، بالإضافة إلى إلغاء الملامح العامة لقوانين المجتمع الذاتية التي تشكل عاداته وتقاليد، وفي ذلك قضاء على المغريات السياحية الاجتماعية .

ولا يعني ذلك أن نرحب بالتخلف ومنع التقدم عن المجتمعات التقليدية أو النامية من أجل التباين الاجتماعي والثقافي الموجود بين هذه المجتمعات كموارد ومغريات سياحية ، ولكن ذلك يعني الكثير بالنسبة لبذل المحاولات وتبني الأساليب المختلفة التي تعزز تكنولوجيا بيئية مناسبة تعمل على تطوير هذه المجتمعات بشكل يؤكد أصالتها ويحافظ على ثرواتها وشخصيتها وثقافتها ويرتبط حضارة محلية متميزة ، وذلك مع الاحتفاظ والرعاية والتسجيل والحماية المستمرة للتراث الاجتماعي والعمل على تطويره وتحديثه والبقاء على بعض النماذج الحية التي تحكى التاريخ وتجسد التراث ليظل من المغريات السياحية الاجتماعية التي تحذب عشاق الثقافات الأصلية .

٣ - طبيعة العلاقة بين موارد البيئة الطبيعية والموارد أو المغريات السياحية الصناعية :

وضحت طبيعة العلاقة بين موارد البيئة الطبيعية والمغريات السياحية الطبيعية أن هذه المغريات هي جزء من البيئة الطبيعية ، وبالتالي فالعلاقة علاقة طردية أصلية ، يعني أن الحفاظ على عناصر البيئة الطبيعية هو حفاظ أكيد على المغريات السياحية الطبيعية .

كما أوردت العلاقة بين موارد البيئة الطبيعية والمغريات السياحية الاجتماعية أن الموارد

الطبيعية تمتلك اليد العليا في نسج وتشكيل الموارد السياحية والاجتماعية دون أدنى فعل أو تأثير معاكس على الطبيعة من المغريات السياحية الاجتماعية ، طالما لم تتدخل يد التصنيع الملوث للبيئة للتعامل مع هذه المغريات .

ومعنى ذلك أن العلاقة بين البيئة الطبيعية والمغريات السياحية الطبيعية والاجتماعية تتخذ شكل العلاقة الإيجابية الطردية .

ولكن طبيعة العلاقة بين موارد البيئة الطبيعية والمغريات السياحية الصناعية الحديثة تتخذ شكلاً مختلفاً ووضعاً خاصاً من حيث أن هذه العلاقة تتميز بأن لها جانبها الإيجابي على إقامة المغريات والتسهيلات السياحية الصناعية في الوقت الذي تشكل إقامتها - بما تسببه من تلوث - جانباً سلبياً بالنسبة لموارد البيئة الطبيعية .

ويتمثل الجانب الإيجابي بالنسبة لعلاقة موارد البيئة الطبيعية لصالح المغريات السياحية الصناعية في أن الموارد الطبيعية تعمل على إمداد هذه المغريات بكل متطلباتها من الموارد الطبيعية الخام اللازمة لإقامتها وتشغيلها ، وبذلك تسهم موارد البيئة الطبيعية أساساً في إقامة جميع التسهيلات السياحية ، بدءاً من الخدمات الحضارية من توفير البنية التحتية من وسائل الانتقال والاتصال وأماكن الإقامة وتأثيثها وتشغيلها ، ووسائل الاعاشة ، وجميع الخدمات السياحية التكميلية ببنشأتها ووسائلها ومتطلبات تشغيلها . وذلك إلى جانب مساهمة موارد البيئة الطبيعية أساساً في كل الم傑زات والمنشآت والمشروعات الضخمة التي تعبر عن التقدم الحضاري والتطور التكنولوجي والذي يشكل في النهاية مغريات سياحية صناعية .

وعتير البيئة مواردها الطبيعية منبع ومصدر العطا ، من الثروات الطبيعية التي تدعم وتساهم في إيجاد عرض كبير متنوع ومتتطور ومتجدد ودائماً موضعًا للتنافس بالنسبة للمغريات السياحية الصناعية التي تدعم الحركة السياحية وتعمل على ازدهار صناعة السياحة والتي تتبناها في العصر الحديث الدول المتقدمة وأغلب الدول النامية لدعم النشاط الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول .

أما الجانب السلبي بالنسبة لعلاقة البيئة الطبيعية بالمغريات السياحية فيتمثل في الاستنزاف الجائر المستمر لموارد البيئة الطبيعية واستغلالها في إقامة كل المغريات والمتطلبات السياحية الصناعية، وحقيقة أن السياحة ليست السبب الوحيد في استنزاف هذه الموارد ولكن تطور السياحة

واعتبارها من أهم الصناعات الانتاجية المعاصرة في معظم الدول يزيد العبء على الموارد البيئية الطبيعية ويعمل على زيادة استنزافها .

كما أدى استخدام التكنولوجيا المتطرفة المصاحبة لمرحلة الصناعة الحديثة إلى الاستنزاف الجائر للموارد الطبيعية والذي أدى بدوره إلى التلوث والخلل البيئي - الأمر الذي انعكس على تكوين موارد البيئة الطبيعية وأدى إلى نضوب الكثير منها ، مؤثراً بالتالي تأثيراً سلبياً على المغريات السياحية الطبيعية .

ثالثاً : تحليل العلاقة بين البيئة والمغريات السياحية

يشير العرض الذي تم حول العلاقة بين السياحة والبيئة ، والذي شمل توضيح العلاقات بين موارد البيئة الطبيعية والمغريات السياحية الطبيعية والاجتماعية والصناعية إلى أن معظم المغريات السياحية الطبيعية هي جزء لا يتجزأ من موارد البيئة الطبيعية كما أن المغريات السياحية الاجتماعية تعتبر انتاجاً وإفرازاً طبيعياً لاضطرادات عناصر البيئة الطبيعية ، وهو نتاج متعدد ومتنوع يعكس الفكر والسلوك وفلسفة الحياة للمجتمعات الإنسانية والتي تراث نظمها مع البيئة وت تخضع لنوراميس دستور الطبيعة .

كما أثرت البيئة الطبيعية على طابع المغريات السياحية المصنوعة والتي تميزت فيها مرحلة التصنيع التكنولوجي الحديث بتبعيتها الحالصة لثقافة وتكوينات وسمات البيئة المحلية الطبيعية والاجتماعية - الأمر الذي أكد أن البيئة الطبيعية كانت قاتلة اليد العليا في تشكيل المغريات السياحية الطبيعية والاجتماعية والصناعية فيما قبل عصر الصناعة الحديثة حيث كانت العلاقة بين البيئة بأقسامها والسياحة بغيرياتها علاقة أصلية وطيدة مستقرة مستمرة ... إلا أن هذه العلاقة اهتزت في عصر الصناعة الحديثة واحتلت اختلالاً كبيراً بفضل استخدام التكنولوجيا الحديثة الملوثة للبيئة في الإنتاج المستمر للعديد المتنوع والمتطور من المنتجات الحضارية ، والمطرور من المغريات السياحية الصناعية ، مهددة في ذلك البيئة الطبيعية ومواردها ، والمغريات السياحية وعنانصرها بالاستنزاف والخلل والتلوث والانقراض والاندثار .

وليس هذا هو التأثير الضار الوحيد لفعل الصناعة بالنسبة للمغريات السياحية الطبيعية ، ولكن امتد ضررها إلى التأثير السلبي بالنسبة لتبني التراث الإنساني كفكر وثقافة وفلسفة وعادات

وتقاليد ونظم وأفكار اجتماعية ذاتية محلية ، وذلك بما فرضته الصناعة والتكنولوجيا الحديثة من نظم وأفكار موحدة دخلية وغربية تعمل على إلغاء المخصوصية البيئية والتي تميز بها المغريات السياحية الاجتماعية، بالإضافة إلى أضرار التلوث على صحة الإنسان نفسه من الناحية الجسدية والنفسية وكسر علاقاته البناءة مع البيئة الطبيعية .

رابعاً : الأزمات البيئية وعلاقتها بالسياحة في ج.م.ع.

تعتبر البيئة هي العنصر الرئيسي في تنمية السياحة المتواصلة وهي الشريان الذي تتنفس من خلاله صناعة السياحة لذا فإن عدم الحفاظ على البيئة وعدم التعرف على الأزمات البيئية واحتمالات وقوعها لا يعني فقد التنمية فحسب بل يعني أيضاً الإساءة إلى سمعة المقصد السياحي، حيث إن أي سائح لن يعود زيارته لنفس البلد إذا ما لمس قصوراً في نظافة البيئة أو إذا كانت البيئة المحيطة تتعرض للأزمات المختلفة .

ومن هذا المنطلق فإن الأزمات المتنوعة التي تتعرض لها البيئة المحيطة بالقطاع السياحي بأنظمتها المختلفة (الطبيعية والمصنوعة والاجتماعية) تعكس انعكاساً ملحوظاً على حجم الطلب السياحي وعلى العائد السياحي لفترة تمت حسب نوعية الأزمات وشدتها .

وع يكن إجمال الأزمات المؤثرة على الطلب السياحي في ج.م.ع في الزلازل والسيول والأمراض والأوبئة والتلوث بمختلف أنواعه وعدم استقرار الأمن الداخلي وضعف الاستقرار السياسي والدعائية المضادة وارتفاع الأسعار والفتن الطائفية والإرهاب وسوء الخدمات السياحية، وانخفاض درجة الوعي السياحي لدى الشعب ونقص الكوادر البشرية في مجال السياحة وانخفاض مستوى الخدمة الصحية . كما تتأثر السياحة بالأزمات السياسية والدعائية المضادة للدولة .

ولقد أوضحت الإحصاءات في هذا الصدد في إحدى الدراسات التي قامت بها الباحثة لقياس الرأي بالنسبة لتأثير الأزمات السياحية على الطلب السياحي في ج.م.ع. التالي :

(١) قتل المشاكل السياسية بمنطقة الشرق الأوسط أكبر نسبة تأثير على السياحة حيث تصل إلى ٦٠٪ يليها عدم استقرار الأمن الداخلي والدعائية السياسية المضادة حيث تصل نسبتها إلى ٥٪، ٢٪، ٧٢٪، ٨٧٪ على التوالي .

- (٢) تشكل الحوادث الإرهابية المخططه أكبر نسبة وأعلى خطورة بالنسبة للأزمات التي ترتبط بالتوابع الاجتماعية والبشرية والصحية حيث تصل نسبتها إلى ٩١,٧٪ .
- (٣) ترتفع نسبة الأزمات المتولدة من البيئة الطبيعية فقد أوضحت الدراسة وصول تأثير الكوارث الطبيعية وشدة خطورتها لحو ٣٩٪ .

وبالنظر الى هذه النتائج يصبح من المحتم دراسة تلك الأزمات التي يمر بها قطاع السياحة في ج.م.ع. وأنثرها على تحجيم الطلب السياحي ويصير من الضروري وجود مركز متخصص لإدارة الأزمات لواجهة الأزمات السياحية وتوفير مراكز معلومات ذات تكنولوجيا متقدمة ونظم متطرفة للاتصالات مع العمل على وجود كوادر قيادية مدربة ذات قدرة على الاستيعاب والتحليل والتقييم والتنبؤ بالأزمات وكشف أوجه القصور وعلاجهما .

خامساً : التنمية السياحية المتواصلة (المستدامة)

يمكن القول إنه في سبيل تحقيق تربية سياحية حقيقة لابد من استخدام مفهوم التنمية السياحية المتواصلة أو المستدامة ، وهي التنمية التي تفي باحتياجات سياحة اليوم وفي نفس الوقت تحمى وتقوى الفرص للمستقبل وذلك عن طريق إدارة كل الموارد بطريقة تغطي الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية مع عدم الإخلال بالبيئة أو بالموارد البيئية .

ولعل من أهم أهداف التنمية السياحية المتواصلة مايلي :

- (١) تنمية لا تدمر ولا تضر بالبيئة وتحافظ على الاطار الايكولوجي وتفادي الآثار الضارة للتنمية السياحية الواسعة والتي تتم في مناطق لم تكن محلاً للتنمية من قبل .
- (٢) اقامة مشروعات تنمية صغيرة متعددة أو عناصر جذب سياحية تقيمها المجتمعات المحلية بحيث تكون مقبولة لدى المواطنين المحليين .
- (٣) التركيز على الاستمرار الحضاري والاجتماعي فالسياحة لا يمكن أن تدمر البيئة الاجتماعية بل لابد أن تحافظ عليها وتشجع الإيجابيات الحضارية والاجتماعية .
- (٤) احترام السياحة المتواصلة لامتداد الأرضي الطبيعي بحيث لا تغير استخداماتها عن طريق المشروعات السياحية العملاقة التي تعتبر عنصراً غريباً على البيئة الطبيعية .

واخيراً فإن التنمية السياحية المتواصلة هي الوسيلة الفعالة لحسن إدارة الموارد البيئية والبشرية وتوجيهها لخدمة الدولة سياسياً وإعلامياً وحضارياً وثقافياً واقتصادياً مع الحفاظ على البيئة بأقسامها المختلفة وحمايتها .

سادساً : أهمية الوعي البيئي كمدخل للتنمية السياحية

يرتبط نجاح أهداف التنمية السياحية ارتباطاً كبيراً بوعي والإدراك وإحساس الإنسان بالبيئة التي يعيش فيها ، وتقدير مسؤوليته تجاهها ، لذا فقد أدرك سكان المدن في الدول المتقدمة العديد من حقيقة مشكلات البيئة التي يعيشون فيها نتيجة لارتفاع مستوى التعليم والإعلام المستمر وانتشار الوعي البيئي .

وبذلك ارتبطت ظاهرة السياحة للإنسان المتحضر ارتباطاً جوهرياً برغبته في حماية وتدعم البيئة التي يوجد فيها .

ومن ناحية أخرى فإن الوعي والتحقيق البيئي يعتبر المحرك الأساسي في انتقال الإنسان من مكان إلى آخر بحثاً عن بيئه أنظف من التي يعيش فيها ، فالبيئة النظيفة تعتبر من العوامل الأساسية لزيادة الطلب السياحي :

ويعتبر زيادة الوعي والتحقيق البيئي من أهم الأشياء التي يجب أن تحرص عليها الدول النامية وبصفة خاصة مصر بصفتها دولة تنمو سياحياً وتكون المسئولية الأولى في هذا الشأن مسئولية وسائل الإعلام المختلفة (المسموعة والمروءة والمرئية) فهي الأساس في توعية المواطنين بأهمية البيئة والحفاظ عليها ، وعدم إهادار مواردها وكذلك يجب أن تعمل وسائل الإعلام على التوعية بأهمية السياحة الداخلية والخارجية وإبراز دورها في رفع مستوى المعيشة .

ومن الضروري بمكان أن تركز وسائل الإعلام على الضمير البيئي الذي ينبع من داخل الإنسان ، وأن يعلم الإنسان أنه الصديق الأول للبيئة والحفاظ على ثرواتها .

الخاتمة والتوصيات

تعرضت هذه الدراسة إلى موضوع هام من موضوعات التنمية ألا وهو التنمية السياحية المتواصلة من منظور علاقاتها بالبيئة ، وفي سبيل ذلك تناولت أربع نقاط هامة وهى : أهمية القطاع السياحي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وعلاقاته المباشرة وغير المباشرة بغيره من القطاعات ، وبعد ذلك تناولت العلاقات التأثيرية المتبادلة بين السياحة والبيئة، ثم قامت بتحليل العلاقة بين البيئة والمغريات السياحية . وأخيراً تعرضت للموضوع الملحق في هذا الوقت وهو التنمية السياحية المتواصلة واهم أهدافها .

وتوصلت الدراسة لعدة توصيات ترى أنها هامة في سبيل تحقيق التنمية السياحية المتواصلة والمتواقة مع البيئة وهي :

- (١) تعميق الدراسات الخاصة بقطاع السياحة من حيث ارتباطه بالبيئة المحيطة وحساسيته للأزمات البيئية ومدى التأثيرات المتبادلة بينه وبين البيئة المحيطة (الطبيعية ، الاجتماعية ، المصنوعة) .
- (٢) ينبغي أن يحافظ النشاط السياحي على البيئة وعلى عناصرها من ماء وهواء وترية وكائنات نباتية وحيوانية من أى تدهور أو تلوث أو سوء استغلال حيث إن البيئة النظيفة والسلبية هي توأم النشاط السياحي وضمان استمراره .
- (٣) ضرورة التعاون الوثيق بين وزارة شئون البيئة والأجهزة التابعة لها وبين وزارة السياحة والأجهزة التابعة لها .
- (٤) ضرورة إيجاد الأنماط السياحية التي تتوافق مع قيم وعادات وتقالييد المجتمعات التي تقام بها وذلك للمحافظة على البيئة الاجتماعية والثقافية وذلك في حد ذاته يمكن أن يشري بدوره العملية السياحية .
- (٥) العمل على نشر الوعي البيئي وكيفية حماية البيئة وترشيد استخدام الموارد والحفاظ عليها ، مع التشقيق البيئي المستمر .
- (٦) التنسيق بين القطاعات المختلفة للدولة لحماية الثروات الطبيعية من التسويه والتعدى والتلوث البيئي ب مختلف أشكاله مع المحافظة على الثروات القومية .

- (٧) تنمية الوعى السياحى لدى الشعب من خلال وسائل الاتصال الإعلامى والثقافى والتوعية فى المدارس والجامعات بأهمية السياحة ودورها فى خدمة الاقتصاد القومى، وكذلك كيفية معامله السائحين وعدم استغلالهم .
- (٨) تطوير برامج التعليم السياحى مع ربطه بالتعليم البيئى والاهتمام بتدريب الكوادر السياحية تدريباً شاملًا ومتطرداً .
- (٩) إنشاء مركز متخصص لإدارة الأزمات فى قطاع السياحة يعمل بكلفة الأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة .

المراجع

- ١- تطوير اساليب وقواعد المعلومات فى ادارة الأزمات المهددة لاضطرار التنمية (مرحلة أولى) سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٠٥) ، معهد التخطيط القومى - نوفمبر ١٩٩٦ ص ١٧٧-١٧٨ .
- ٢- اقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٢٤) ، معهد التخطيط القومى - ديسمبر ١٩٩٨ - ص ٤٧ .
- ٣- عصر من السياحة ، وزارة السياحة ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ١٢٩ .
- ٤- بنك الاسكندرية : النشرة الاقتصادية - المجلد الرابع والعشرون - القاهرة ١٩٩٢ .
- ٥- ربيع سعد ، السياحة المصرية "الأزمة - العلاج - النتائج" - بحث غير منشور هيئة التنشيط السياحى ، أكتوبر ١٩٩٦ ، ص ١٤ .
- ٦- المرجع السابق ، ص ٢٥ .
- ٧- اقتصاديات القطاع السياحى فى مصر ، مرجع سابق ذكره ، ص ٥٧ .
- 8- A.M. Freeman & Others : *The Economics of Environmental policy*, (Joh-Wiley & INC , New York,London ,1991).P19.
- 9- Ian Burton , Robert W.Kates & Gilbert. F.White, *The Environment as Hazard* (New York,Oxford University Press,1978. P.31.
- ١- محمد عبد الفتاح القصاص - الإنسان والبيئة والتنمية - كتاب المؤقر الثاني للدراسات

- والبحوث البيئية ، القاهرة - أكتوبر - نوفمبر ١٩٩١ ، ص ص ٩٠-٩٩.
- ١١ - وفاء أحمد عبد الله - حول العلاقة بين السياحة والبيئة المعاصرة - مؤتمر التنمية السياحية والحفاظ على البيئة واستخدامات الطاقة الجديدة والمتعددة في جهاز شؤون البيئة - مؤسسة فريدرش إبيرت ٢٤-٢٦ إبريل ١٩٨٧ ، ص ص ٦-١.
- ١٢ - إيان محمد منجي : ترشيد اتخاذ القرارات الإدارية لمواجهة الازمات في قطاع السياحة من منظور بيئي - دراسة تطبيقية على عينة من النشاطات السياحية في محافظة القاهرة ، رسالة دكتوراه منشوره، معهد الدراسات والبحوث البيئية- جامعة عين شمس ١٩٩٨ ، ص ص ٩٣-٩٨.
- ١٣ - المرجع السابق ، ص ١٢٧-١٣٩.
- ١٤ - صلاح الدين عبد الوهاب - الكتاب السنوي للسياحة والفنادق - الجمعية المصرية لغيراء السياحة العلميين ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ١٩٩٨ ، ص ص ٤٨-٤٩.